الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.3/HLS.1

Distr.: General
22 February 2018

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

**جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة**
**لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**
**الدورة الثالثة**
نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

# الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة

## نحو كوكب خالٍ من التلوث

نحن وزراء البيئة لبلدان العالم، وقد اجتمعنا في الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لكي نعمل من أجل كوكب خال من التلوث جنباً إلى جنب مع قادة السياسة والعلم والقطاع الخاص والمجتمع المدني، نؤمن بأنه ينبغي أن يتسنى لكل واحد منا من العيش في بيئة نظيفة. وأي تهديد لبيئتنا هو تهديد لصحتنا ولمجتمعنا ونظمنا الإيكولوجية واقتصادنا وأمننا ورفاهنا وبقائنا. وهذا التهديد يواجهنا بالفعل، فالتلوث يُقصر أعمار الملايين من الناس في كل عام.

ونؤكد مجدداً أهمية مواصلة جهودنا لمكافحة التلوث، مسترشدين بالمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

ولذا فمن الواجب تنبيه الناس في كل مكان إلى الأمور التالية:

١- في كل يوم يتنفس تسعة من كل عشرة منا هواء تتجاوز نسبة تلوث الهواء فيه القيم الحدية الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية وسيموت أكثر من ١٧ ٠٠٠ شخص موتاً مبكراً نتيجة لذلك. ويموت مئات من الأطفال دون سن الخامسة يومياً نتيجة للأمراض التي تسببها المياه الملوثة وقلة النظافة الصحية. ولا تزال النساء والفتيات يعانين بشكل غير متناسب من هذه الظروف، سواء نتيجة الطهي باستخدام الوقود الملوث أو من المشي مسافات بعيدة لجلب المياه المأمونة. وفي كل عام نرمي ما بين ٤,٨ ملايين و١٢,٧ مليون طن من البلاستيك في محيطاتنا، ونُنتج أكثر من ٤٠ مليون طن من النفايات الإلكترونية سنوياً- وهي كميات تتزايد كل عام بنسبة تتراوح بين ٤ و٥ في المائة - مُلحقة أضراراً فادحة بالنظم الإيكولوجية وسبل العيش والصحة.

٢- ونحن نؤمن بأن استخدام عشرات الآلاف من المواد الكيميائية في السلع اليومية وتطبيقها في الميدان، دون اختبارها أو وسمها بالعلامات أو تتبعها على النحو المناسب، هو أمر لا يمكن تبريره، وبل ويمكن

منعه. وتفتقر أعداد أكبر مما يجب من المجتمعات إلى المعلومات عن المواد الكيميائية والمواد الخطرة التي تستخدمها وتتعرض لها، أو تنقصها القدرات اللازمة لإدارتها على نحو آمن.

٣- ولكننا نفهم أيضاً أن المعارف والحلول التكنولوجية للحد من التلوث موجودة بالفعل، وإن يكن عدد كبير من الجهات المعنية لم يقم بعدُ باستكشاف الفرص الكثيرة المتاحة أو اغتنامها. وتشجعنا في هذا الصدد قصص النجاح العديدة للبلدان والمدن والمؤسسات التجارية التي تتصدى لمشاكل تلوث الهواء والتربة والمياه العذبة والتلوث البحري. وتشمل أحدث أمثلة هذه النجاحات اعتماد تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون وبدء نفاذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

٤- وبينما تبذل البلدان الجهود لمكافحة التلوث دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللاتفاقات والصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما فيها اتفاق باريس المعتمد في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإننا ندرك الصلات بين التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية. ونحن نعترف كذلك بأن التلوث يؤثر على الفقراء والضعفاء أكثر مما يؤثر على غيرهم. وسيشكل التصدي للتلوث إسهاماً في التنمية المستدامة عن طريق مكافحة الفقر، وتحسين الصحة، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتحسين البيئة للأحياء تحت الماء وعلى اليابسة، والتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٥- ويساورنا القلق إزاء تركة الأضرار البيئية والتلوث البيئي التي تنجم عن النزاعات المسلحة والإرهاب، والتي كثيراً ما تؤخر الانتعاش وتقوض فرص تحقيق التنمية المستدامة وتهدد صحة البشر والنظم الإيكولوجية.

٦- ويساورنا القلق أيضاً من أن الأنماط غير المستدامة لاستخدام الأراضي وإدارتها يمكن أن تؤدي إلى تدهور التربة والتلوث، وتُسفر عن ظواهر مثل فقدان الغابات والتنوع البيولوجي، والعواصف الرملية والترابية، وازدياد حرائق الغابات، وغير ذلك من الآثار غير المرغوب فيها التي تشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية المستدامة.

٧- ونحن مقتنعون بأن العزم والتعاون وتوليد المعارف وتقاسمها والابتكار وتوخي الكفاءة في استخدام الموارد واعتماد التكنولوجيا النظيفة، يمكن أن توفر حلولاً عملية للتصدي للتلوث، غير أن بوسعنا القيام بأكثر من ذلك.

٨- ولذلك فنحن مصممون على الوفاء بتعهداتنا بمنع تلوث الهواء والأرض والتربة والمياه العذبة والمحيطات والتخفيف منه وإدارته عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) سنعزز البحوث ونشجع على وضع وتجميع واستخدام البيانات العلمية المصنفة والتي يمكن الاعتماد عليها. وسيشمل ذلك توفير مؤشرات أفضل متعددة المجالات؛ وتحسين القدرات على جمع البيانات والتحقق منها ورصدها على نحو يتسم بالكفاءة؛ وزيادة الشفافية من خلال تيسير الاطلاع على هذه المعلومات على نطاق أوسع؛

(ب) سنشجع عمليات اتخاذ القرار المبنية على العلم في القطاعين العام والخاص، والعمليات الفعالة لوضع المعايير التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، وزيادة مشاركة الأفراد من مختلف المهن والتخصصات؛

(ج) سنستهدف التلوث باتخاذ إجراءات مصممة خصيصاً لذلك الغرض، بما في ذلك الاتفاقات البيئية؛

(د) سنعجل في تنفيذ ما هو قائم من الاتفاقات المتعددة الأطراف والاتفاقيات والنظم والبرامج ونعزز التعاون فيما بينها، سعياً لمنع التلوث والسيطرة عليه وتخفيضه؛

(هـ) سنشجع الإنتاجية الاقتصادية التي تشمل الجميع وتتسم بالاستدامة، والابتكار وإيجاد فرص العمل والتكنولوجيا السليمة بيئياً؛

(و) سنشجع أنماط الحياة المستدامة ونمضي قُدماً في كفالة المزيد من أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، عن طريق تزويد المستهلكين بمعلومات عن الاستدامة يمكن الاعتماد عليها، وتعزيز التثقيف والتوعية، وتيسير إعادة تصور أي منتَجات أو مواد أو خدمات وإعادة استخدامها وتدويرها واسترجاعها وتجديدها، ومنع إنتاج النفايات والتقليل منها؛

(ز) سنشجع اعتماد سياسات ونهج من قبيل تلك المتبعة للإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك استخدام نهج دورة الحياة وسلاسل القيمة المتكاملة والكيمياء المستدامة؛

(ح) سنستفيد على أفضل وجه ممكن من العلم، والتعليم، والروابط بين السياسات العامة، والتجارة، وفرص الاستثمار والابتكار، من أجل التصدي للتلوث وتعزيز التنمية المستدامة؛

(ط) سنعمل مع الحكومات المحلية لتشجيع استخدام النماذج المستدامة للتنمية الحضرية بغية التصدي للتلوث؛

(ي) سنشجع التدابير المالية، مثل الحوافز، لتحفيز التغيير الإيجابي، مع مراعاة أهمية التقليل من التلوث إلى أدنى حد ممكن، وبذل أقصى الجهود للاستثمار في حلول أفضل من حيث الاستدامة والسلامة البيئية؛

(ك) سنقوم بتعزيز وإنفاذ سياسات وقوانين ونظم أكثر تكاملاً. وسنحقق هذا الهدف بدعم المؤسسات وبناء قدراتها؛ وتوطيد نظم الرصد والمساءلة؛ وتبادل أفضل الممارسات والمعايير والصكوك والأدوات السياساتية، وتعزيز التثقيف والتدريب البيئيين؛

(ل) نؤكد مجدداً التزامنا السياسي بتهيئة بيئة تمكِّن من التصدي للتلوث في سياق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن العالميين، وذلك بطرق منها استخدام وسائل التنفيذ الملائمة التي يمكن التنبؤ بها، على النحو المتفق عليه في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛

(م) سنواصل تطوير وتوسيع الشراكات، بما في ذلك تلك التي تقام بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأوساط المجتمع المدني والأفراد؛

(ن) سنشجع التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الاعتراف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب بل عنصراً مكملاً له. وسنعزز أيضاً الحوار والتنسيق على الصعيد الإقليمي على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل استهداف التلوث.

٩- ونحن، بصفتنا وزراء البيئة، ندرك دورنا في إنجاز تلك الالتزامات وتعزيز الإجراءات المنسقة. وسنركز على التدابير الوقائية وعلى بناء القدرة على الصمود، مع مراعاة مسؤوليات كل بلد وقدراته.

١٠- بيد أن المسؤولية عن مكافحة التلوث لا تقع على عاتق الحكومات الوطنية وحدها. فنحن بحاجة إلى الالتزام والقيادة من جانب الحكومات وإلى المشاركة وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأفراد. والجميع يتحملون المسؤولية أيضاً كأمهات وآباء وأزواج وزوجات وشقيقات وأشقاء وأصدقاء وصديقات وأرباب عمل وزملاء وجيران وأفراد من المجتمعات المحلية.

١١- ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة والواسعة النطاق والمنسقة لمكافحة التلوث، ونحن نشيد بالتعهدات البالغ عددها ٢,٣ مليون تعهد التي قطعها حتى الآن الأفراد والبلدان في أرجاء العالم بشأن الإجراءات الرامية إلى الحد من التلوث في سياق حملة دحر التلوث.

١٢- ونؤيد الإجراءات والالتزامات والقرارات التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وندعو إلى تنفيذها على نحو ملائم ومتماسك.

١٣- ونقر بعِظم التحديات والفرص التي تم إبرازها في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون *نحو كوكب خال من التلوث*[(١)].

١٤- والتحرك نحو كوكب خال من التلوث هو مسعى طويل الأجل. وبناء على نتائج الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، نطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد خطة تنفيذ بهذا الشأن، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، وتقديمها لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في موعد أقصاه دورتها الرابعة.

١٥- ولأن مكافحة التلوث تمثل عنصراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإننا سننادي بهذا الإعلان في جميع المحافل ذات الصلة، بما في ذلك اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وسنتابع تنفيذه في دورتنا الرابعة المقرر عقدها في عام ٢٠١٩.

١٦- وهذا هو التزامنا بالعمل نحو كوكب خال من التلوث من أجل صحة ورفاه شعوبنا ولصالح البيئة.

---

(١) تتاح النسخة المختصرة منه في الوثيقة UNEP/EA.3/25.